



سمو الشيخ جابر المبارك متقدماً الحضور الحكومي في الجلسة



الغائب مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

وسط تباين نيابي قسم المجلس إلى فريقين الأول مؤيد يؤكد أن القانون يصب في مصلحتهم والثاني معارض يرى أنه يعج بالمثلث الدستورية

مجلس الأمة يوافق على قانون التقاعد المبكر

■ وزير المالية: ركزنا على ضرورة السلامة الدستورية وعدم وجود مثالب في قانون التقاعد

الرئيس الغانم يرد: كل ما به اساءة بحق النصار تم شطبه وانسا لم اكن متواجدا وقت المناقشة.

شعيب المويصري: ورد بالضبط اتهامات غير مقبولة من الرويعي بحفي ولدي مستندات لتقديدهم والتأكيد على ان ما ذكره كذب والقراء.

الغانم يرد: بامكانك الجلسة للقبلة عرض كل ما لديك لكن نحن بصدد التصديق على للتقاعدة الآن.

فصل الكندري يعترض على حديث المويصري بدون ميكروفون.

المويصري: استريح فصل الكندري: انت استريح ولا تاشر لي وحنا مو اصغر عياك.

شعيب المويصري: طمنا لم استطع توضيح الحقائق في قاعة عبدالله السالم ساوضحها في الخارج يومتر صحفي.

مجلس الأمة يصادق على المضبطة وينتقل لمناقشة بند كشف الأوراق والرسائل الواردة.

علي الدقباسي: علنا العربي مطلوب ويعج بالخلافات... والواقف الكويتية مصدر فخر لنا ونياية عن الشعب أقول لسمو الأمير أطلال الله في عمره.

محمد الدلال: كل الدعاء بالسلامة والعافية لسمو الأمير ونفتخر بدوره تجاه أحداث الخليج وما حدث في قمة الرياض نجاح للسياسة الكويتية التي أسست على لم الشمل... ايضا،نحتاج ان نعرف رؤية الحكومة بشأن المواقع الجامعية بعد الانتقال لجامعة الشداية، خاصة ان هناك مبان جديدة تبني في كلية التربية فطن ثبني؟، ونقول للجنة التعليمية: سترافب ادائكم في الشهادات المزورة مثلما سترافب وزارة التربية.

رئيس التعليمية اعودة

■ خليل الصالح: نحن في فترة لا نعلم

وين رايحين؟ بسبب تضارب المصالح العالمية

■ الرومي: نبادل الأمير التحية ونتفهم

ما جاء برسائلته ونشيد بدوره في لم

الشمم الخليجي

■ حماد: الأمطار من اختصاص وزير

الأشغال .. لكن النائب قفز واستجوب

رئيس الوزراء



الوزير الجحرف يبدئي بدلو

■ القانون قدم سبعة مزايا أهمها أنه

لا يوجد أي مساس بالحقوق المكتسبة للمتقاعدين

■ وزير الأشغال: تقدمت باستقالتي

للحكومة ومازلت على رأس عملي

بانتظار البت بها

■ الدلال: كل الدعاء بالسلامة

والعافية لسمو الأمير ونفتخر بدوره

تجاه أحداث الخليج

أحمد المديان وعمر الرشيد

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية أمس في مداولة تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بشأن التقاعد المبكر الاختياري.

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراح بقانون بشأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية في مداولة الأولى بموافقة 40 عضواً وعدم موافقة 16 عضواً من إجمالي الحضور البالغ عددهم 56 عضواً. من جانبه أكد وزير المالية نايف الجحرف أن الاقتراح بقانون بشأن قانون التأمينات الاجتماعية للتعلق بالتقاعد المبكر لم يتضمن أي انتقاص من منافع قائمة أو مساس بأي حقوق.

وقال الجحرف أن هذا الاقتراح بقانون يشمل سبع مزايا جديدة للمتقاعدين هي عدم تضمينه أي زيادة في السن أو مدد الخدمة والسماح بالتقاعد المبكر قبل بلوغ السن وتخفيض السن والمدة للمرأة غير المتزوجة.

وأضاف أن من المزايا الجديدة أيضاً استحقاق حالات جديدة لم تستحق المعاش التقاعدي أو زيادة معاشات قائمة نتيجة تعديل نسب التخفيض وصرف مبلغ من دفعة واحدة يسترد دون أي مبالغ إضافية. وذكر أن من المزايا كذلك زيادة مقدار مكافأة نهاية الخدمة وزيادة الحد الأقصى لمكافأة نهاية الخدمة من 18 شهراً إلى 21 شهراً لمن يستمر بالخدمة بعد سن 55 سنة للذكور و50 سنة للإناث.

وأوضح أن «الخزانة العامة للدولة ستشارك بقدر كبير في تكلفة هذه المزايا» مؤكداً أنه «لا يوجد أي متضرر من هذا الاقتراح بقانون». وأضاف الجحرف «كما تعلمون فإن الخزانة العامة للدولة تتحمل ثلاثة أنواع

القانون واللوائح وأوقع كل المعاملات الخاصة بالوزارتين لأن الاستقالة لم يبت بها إلى الآن».

من جهة أخرى وافق المجلس على طلب النيابة رفع الحصانات عن أعضاء مجلس الأمة أحمد الفضل ومحمد المطري وخالد الشطي وصالح عاشور التي صوت عليها المجلس كلاً على حدة.

وأقر المجلس رسالة واردة إليه بشأن إنشاء منظمات صحراوية سياحية، كما استعرض رسالة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والتي تتعلق بما حدث في جلسة استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ابن نائب مجلس الأمة السابق إسماعيل دشني معتبراً الفقيه «نموذجاً للسياسي الرزين والبرلماني

بحق مزايا إضافية للمتقاعدين ويصب في مصلحتهم.

فيما رأى آخرون أن القانون به مثالب دستورية وانتقاص لحقوق التقاعدين، معتبرين أن الاستعجال بإقراره على تلك المثالب لن يحقق الفائدة المرجوة من

من جانب آخر قال وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية المهندس حسام الرومي أنه لا يزال على رأس عمله وفق القانون واللوائح وينتظر البت في موضوع استقالته.

جاء ذلك في مداخلة للوزير الرومي رداً على ما اشارته النواب أثناء مناقشة رسالة من رئيس لجنة التحقيق حول حادثة الأمطار البرلمانية النائب الدكتور عادل الدمخي.

وأضاف الرومي «يعلم الجميع أنني تقدمت باستقالتي وما زلت أمارس عملي وفق

التقاعدي سيصرف فور انتهاء الخدمة وليس معاشاً مؤجلاً كما هو الوضع الحالي.

وذكر أن من استكمل مدة الخدمة بعد الأول من يناير 2020 ولم يبلغ السن المحددة للاستحقاق فهذا يتحمل المؤمن عليه نسبة تخفيض قدرها 2 بالمئة من المعاش فيما تتحمل الخزانة العامة للدولة نسبة 3 بالمئة من المعاش وذلك عن كل سنة بما لا يتجاوز خمس سنوات.

وأشار الجحرف إلى الحالات التي لم تستكمل المدد المذكورة ولم تبلغ السن قائلا إن المؤمن عليه سيتحمل التخفيض بالكامل بواقع 5 بالمئة من المعاش عن كل سنة بما لا يتجاوز 5 سنوات قبل بلوغ السن.

هذا وتباينت الآراء النيابية حيال القانون حيث أكد نواب دعمهم القانون مؤكدين أنه

من التكاليف حسب القانون الجديد وهي نسبة الاستقطاع من المؤمن عليهم والنكثل بسداد جميع العجزات التي تتعرض لها (التأمينات الاجتماعية) وستعمل أيضاً على تحمل التكلفة المحددة في هذا الجانب».

وقال أن من استكمل مدة الخدمة وهي 30 سنة للذكور و25 سنة للإناث قبل تاريخ 31 ديسمبر 2019 ولم يبلغ السن المحددة للاستحقاق يحصل على فترة سماح من تاريخ سريان القانون وحتى 31 ديسمبر 2019 مشيراً إلى أن عدد المواطنين المستفيدين في هذه الفئة يقدر بنحو 6400 مواطن.

وبين أنه بذلك سيستحق المعاش التقاعدي دون تخفيض أيما كان تاريخ انتهاء الخدمة دون سريان شرط السن على هذه الحالات مبيناً أن المعاش



أحداث جانبية



الرومي



مداخلة النائب شعيب المويصري